

كوتلاری عوراک  
داد کای بالایی لیتتیجادی



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥٨/التحادیة/تیمیز/٢٠١٢

تخلشت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١ برئاسة القاضي السيد مدحت العمود  
وحضوية كل من السادة القضاة فلولق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طهه محمد  
واكرم أحمد بيلان ومحمد صائب التظفیندي وعهود صلاح التميمسي وميخائيل شمسون نس  
كوركيس وحسين ابو لثمن المأقونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعی - صلاح حسن طرش .

المميز عليه - المدعی علیه - /رئيس جامعة الفلکسیة / إضافة لوظيفته ومجلسه الموقف  
التحتولي جسم محمد لفته .

#### الاعتراض:

دعی المدعی (المميز) أمام محكمة بداية البوئانية بأن المدعی علیه أصدر أمراً جفیعاً  
بتاریخ ٢٠١١/٦/١٤ بعدد (٧٣-بمسئ/٢٠١١) يتضمن إلقاء ترفیجاً من  
كلية القانون / جامعة الفلکسیة / السامی / لعام ٢٠٠٧) بتبیب خطأ بالآجرات العكسفة من  
المدعیة العلة لقریة البمرأ كون اسمه لا تغير بعد التفرج وبمطرق الفلکونیة الصحیفة . أقام  
المدعی دعواه بتاريخ ٢٠١١/١٠/٠٦ طلباً التحم بالزام المدعی علیه بإبطال القرار العشار إليه  
طلباً لمخالفته للقانون وبلعه من الترض له بالوثیفة الصلرة من كلیة القانون ، وبتاریخ  
٢٠١٢/٦/٢٠ وبعد الاضیارة العرفمة (١٩٨٣/ب/٢٠١١) قررت محكمة بداية البوئانية إعلاءة  
الدعوی فی محكمة القضاء الإداری للنظر فیها حسب الاختصاص . ونتیجة المرافعة المستوزیة  
العلیة قررت محكمة القضاء الإداری بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٤ وبعد الاضیارة العرفمة  
(٢٩٠/ق/٢٠١٢) حکماً بطلی برد الدعوی المدعی لعدم الاختصاص . طعن المدعی (المميز)  
بالحم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحتة التیمیزیة المدفوع علیها الرسم بتاريخ  
٢٠١٢/٩/٢٥ طلباً تقضه للأسباب الواردة فیها .

#### القرار:

لدى التفريق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التيميزي مقدم ضمن المادة  
القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى حلف النظر في الحکم المميز وجد أنه غير صحيح وبمخالفة  
للقانون ذلك أن محكمة بداية البوئانية أعلنت الدعوی بدائية العرفمة (١٩٨٣/ب/٢٠١١) إلى

كوتلاري عراقي

داد کای بالای لیستکهای



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ١٥٨ / اتحادية / تمیز / ٢٠١٢

محكمة القضاء الإداري ليست فيها حسب الاختصاص لمسجلات لديها بأرقام (٢٩٠) قضاء إداري / ٢٠١٢) وعن موعد الترافعة فيها فكان على محكمة القضاء الإداري تأجيل الدعوى فترة مناسبة لإتاحة الفرصة للمدعي بتقديم التظلم بالشكل المنصوص عليه في المادة (٢) من قانون مجلس شورى الدولة المرقم (٦٥ لسنة ١٩٧٩) (المحلل لأن الدعوى في الأصل لم تكن أمام محكمة البداية) ولست إيمانها ثم تدخل في أساس الدعوى وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الاتحادية العليا وتكاتف المدعي بالإثبات ذلك أن دعوى المدعي غير مشمولة بالمادة (١/٣٨) التي تنص (( لا تسمع المحاكم الدعوى التي تطلب على الوزارة أو الجامعة أو الهيئة أو الكلية أو المعهد في كل ما يتعلق بالقبول أو الانتقال أو الامتحانات أو الظروف الانضباطية التي تفرض على الطلبة والفصل وترقيتهم وغيره ويكون للوزارة وللجامعة وللهيئة وحدها حق البت في الشكوى التي تنشأ من هذه الأمور )) لتكون المدعي متفرداً وليس طالباً فلا تمتثل إتمام المادة (١/٣٨) من قانون وزارة التعليم العالي المختصة بشؤون الطلبة حصراً وبعيداً إن محكمة القضاء الإداري أصدرت حكمها العملي دون إتيان ما تقدم أسر نفسمه وإعادة انبثاق الدعوى إلى محكمتها السير فيها على الملأ المتقدم على أن يبلى رسم التمييز تبعاً للتوجيه وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/١٢/٤ .

الرئيس

مدحت المعهود

العضو

لاروق محمد السلي

العضو

جعفر كاسر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

أكرم احمد باجان

العضو

محمد صائب التميمي

العضو

عبد صالح التميمي

العضو

ميخائيل المشون قس كوركيس

العضو

حسين أبو الكثر

م. س. الطائفي